لا شيء آمن

حالة حقوق الانسان في اليمن خلال الحرب

منظمة صحفيات بلا قيود
Women
Journalists
Without
Chains

لا شيء آمن

الانتهاكات التي طالت المدنيين

في اليمن خلال الحرب

ملخص التقرير

إعداد فريق منظمة صحفيات بلا قيود

إشراف عام : بشرى حسن الصرابي

رئيس الفريق : بشير على المصباحي

أعضاء الفريق :

- زكريا الحسامي
- محمد النهمي
- سعيد العسالي
- موسى النمراني
- محمد أحمد
- أسوان شاهر
- هناء صالح
- محمد العليمي
- ضياء علي

ملاحظة: لم نذكر اسماء الفريق الميداني في المحافظات نظراً لتواجدهم في اليمن ، مما يشكل خطراً على حياتهم .

الفهرس:

يتكون هذا الملخص من :

الجزء الأول : الانتهاكات التي طالت المدنيين في اليمن خلال عام من الحرب جراء قصف الأسلحة الثقيلة والطائرات والرصاص المباشر والألغام.

الجزء الثاني : انتهاكات حرية الصحافة في اليمن خلال عام ونصف من الحرب.

الجزء الثالث : الاختطافات والاختفاء القسري

منظمة "صحفيات بلا قيود"

صحفيات بلا قيود" هي منظمة أهلية غير ربحية تنشط في مجالات الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة، وفي مقدمتها حرية التعبير والصحافة والإعلام. وتسعى المنظمة إلى توظيف وسائل الإعلام بما في ذلك الإعلام الجديد في خدمة قضايا التنمية المجتمعية الشاملة، ونشر مبادئ وقيم النزاهة والتسامح.

وتدعم المنظمة مسار الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي وتعزيز مبادئ الحكم الرشيد، ومكافحة الفساد، ومناهضة السياسات والإجراءات التي تمس المساواة والاختيار الحر والكرامة الإنسانية.

المنظمة حاصلة على ترخيص رقم (142) العام 2005 من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل باليمن.

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة http://www.womenpress.org/

الرئيس المؤسس

توكل كرمان

المدير التنفيذي

بشرى حسن

المقدمة :

قبل 21 سبتمبر/أيلول 2014 كانت اليمن تسير بخطى بطيئة نحو بناء دولة اتحادية، فلم يكن قد مضى وقت طويل على اختتام مؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي وضع الأسس العامة للدولة الجديدة، والذي كان من المتوقع أن يضمن عملية انتقال ديمقراطي آمن.

لكن عملية اجتياح صنعاء من قبل ميليشيا الحوثي وقوات الرئيس المخلوع علي عبد الله صالح في ٢١ سبتمبر/أيلول ٢٠١٤ قوضت العملية السياسية وما تبقى من مؤسسات الدولة، الأمر الذي قوبل برفض واسع النطاق من قبل كافة فعاليات المجتمع المدني والنخب الإعلامية والفكرية والسياسية في البلاد، كما قوبل اجتياح الحوثي وصالح برفض دولي مطلق تمثل بإصدار مجلس الأمن لثلاثة قرارات بشأن اليمن هي قرار رقم (2201) وقرار رقم 2204 وقرار رقم (2216) أكدت جميعا على دعم الحكومة الشرعية، ودعم وحدته وأمنه، وخيارات شعبه الديمقراطية.

استمر تحالف الحوثي وصالح في سيطرتهم على المحافظات ومؤسسات الدولة، ورفض قرارات الشرعية الدولية وما تمخض عنه مؤتمر الحوار الوطني من توافقات ملزمة، وقد أدى ذلك لنشوء مقاومة شعبية مسنودة بألوية الجيش الموالية للرئيس عبد ربه منصور هادي عمت كل الجنوب ومعظم المحافظات في الشمال، فضلا عن كفاح مدني شامل استمر يطالب بالتخلي عن الإجراءات الانقلابية والعودة إلى ما سبق وتم التوافق عليه في مؤتمر الحوار، وإيقاف الحرب وبناء عملية السلام المستدامة في اليمن على هذه الأسس، ولاحقا تسبب انهيار الوضع الداخلي في البلاد بدخول التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية على خط المواجهات العسكرية.

استخدمت ميليشيا الحوثي وقوات صالح استراتيجية حصار المدن التي رفضت عمليات الاجتياح، وقصفها وخوض الحرب فيها، كما لجأت إلى زرع عشرات الآلاف من

الألغام حول المدن ولاسيما في المناطق التي تنسحب منها، فضلا عن ذلك وجد الآلاف من السياسيين والناشطين والكتاب المعارضين أنفسهم رهن الاعتقال والإخفاء القسري من قبل الميليشيا، ولايزال الآلاف منهم حتى اللحظة رهن الاعتقال والإخفاء!.

كانت الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين تتعرض لمجازر يومية في معظم المحافظات التي طالتها جحافل الميليشيا، وهذا التقرير يوثق لبعض هذه الجوانب والحالات التي تسنى لمنظمة "صحفيات بلا قيود" معرفتها أو الاطلاع على تفاصيلها.

في المقابل، لا تزال غارات التحالف العربي التي بدأت في 26 مارس/آذار تخطئ أهدافها لتطال المدنيين ومساكنهم والمنشآت والجسور والمحطات ووسائل النقل، مخلفة قتلى وجرحى ومعاقين وسط المدنيين، وقد وقف هذا التقرير على هذه الحالات وقام بإحصائها بمهنية عالية، وأشار إلى الحالات التي لم يتسن للفريق الميداني للمنظمة زيارة مواقع حدوثها بسبب منع مسلحي ميليشيا الحوثي وبسبب المخاطر المحققة التي تهدد سلامة وحياة الفريق الميداني للمنظمة وناشطيها من التحقيق، والزيارة، كما أن فريق المنظمة لم يتمكن من توثيق حالات الرصاص الراجع في صنعاء نتيجة سيطرة ميليشيا الحوثي وقوات صالح.

إن فريق منظمة صحفيات بلا قيود الميداني قام بتتبع حوالي 1340 حالة انتهاك، وقع العدد الأكبر منها في محافظة تعز، ومحافظات عدن والضالع. وفي كل الأحوال، ينبغي الإشارة إلى أن الأرقام التي يتضمنها التقرير ليست شاملة لكل حالات الانتهاك نتيجة صعوبة الانتقال والعمل في العديد من المحافظات مثل صعدة والبيضاء والجوف، غير أن ما تم التوصل إليه هي أرقام صحيحة، وفي معظم الحالات توصلنا لمعلومات أساسية مثل أسماء القتلى والجرحى والمعاقين.

الجزء الأول:

الانتهاكات التي طالت المدنيين في اليمن خلال عام من الحرب جراء قصف الأسلحة الثقيلة والطائرات والرصاص المباشر والألغام

في الفترة من مارس – 2015 إلى مارس – 2016

الملخص التنفيذي :

لا يوجد شيء آمن في اليمن، فالحرب ما إن تهدأ في مكان حتى تشتعل في مكان آخر، وهو الأمر الذي يضاعف من الخسائر في الأرواح والممتلكات العامة والخاصة، فضلا عن ما يلحق السلم والنسيج الاجتماعيين من تصدعات هائلة.

يظهر الجدول التالي عدد القتلى والجرحى والمعاقين الذين أمكن توثيق حالاتهم، ومسؤولية كل طرف من الأطراف المتحاربة، وكما هو واضح من النتائج، فإن اجمالي عدد القتلى المدنيين لكلا الطرفين 2848 قتيلا ، بينهم 319 امرأه و 686 طفلا، كما بلغ إجمالي عدد الجرحى والمعاقين خلال نفس الفترة 8458 جريحا، 818 امرأه و 2149 طفلا. وذلك خلال عام من الحرب في الفتره مابين 23 مارس 2015 ، إلى 23 مارس 2016 ، موزعة كالتالي :

- بالنسبة للقتلى : بلغ عدد الذين سقطوا نتيجة نيران ميليشيا الحوثي وقوات صالح 1424 قتيل بنسبة 50% بينهم 308 طفل، و109 امرأة.

بينما بلغ عدد ضحايا غارات التحالف العربي 1230 قتيل بنسبة 43%، بينهم 313 طفل، و169 امرأة.

كما بلغ عدد ضحايا الانتهاكات المشتركة بين ميليشيا الحوثي وقوات صالح، والتحالف العربي 194 قتيلا بنسبة 7%، من بينهم 65 طفلا، و 41 امرأه.

- بالنسبة للجرحى ومعاقين : فقد بلغ اجمالي الجرحى والمعاقين ضحايا ميليشيا الحوثي وقوات صالح 6090 جريح بنسبة 72 %، بينهم 1763 طفل، و583 امرأة.

بينما بلغ عدد الجرحى والمعاقين ضحايا قصف التحالف 1122 جريح بنسبة 13%، بينهم 237 طفل، و130 امرأة.

كما بلغ عدد الجرحى والمعاقين المدنيين الذين سقطوا نتيجة الانتهاكات المشتركة بين ميليشيا الحوثي وقوات صالح ، والتحالف العربي م ، و 1246 جريحاً ، بنسبة 15% ، بينهم 149 طفلا ، و105 امرأه.

جدول (1) الانتهاكات حسب عدد الضحايا المدنين" قتلى ، جرحى ومعاقين "

من مارس 2015 – مارس 2016 والجهة المسؤولة عنه :

الجهة	القتلى	النسبة	الجرحى والمعاقين	النسبة
ميليشيا الحوثي وقوات صالح	1424	%50	6090	%72
التحالف العربي	1230	%43	1122	%13
مشترك	194	%7	1246	%15
الإجمالي	**2848**	**%100**	**8458**	%100

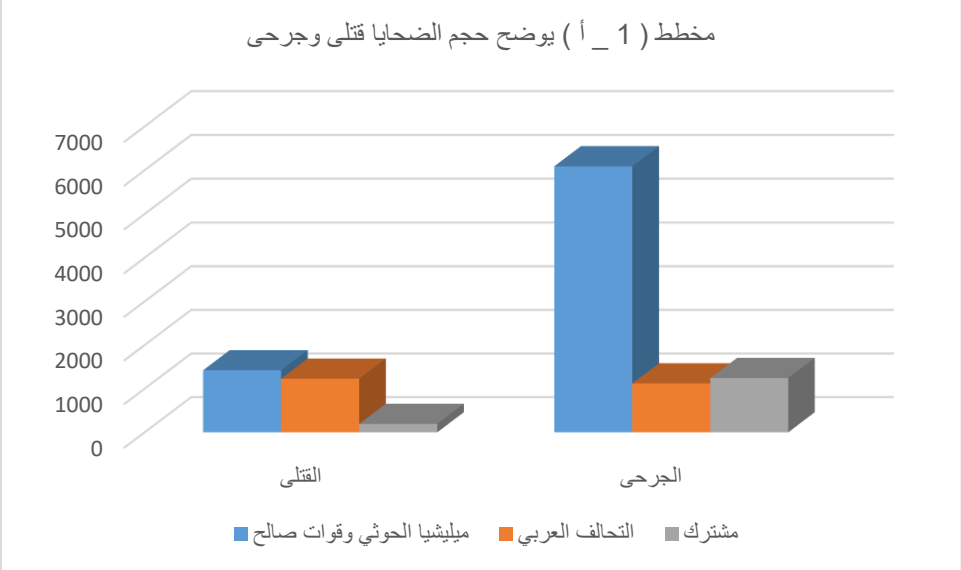

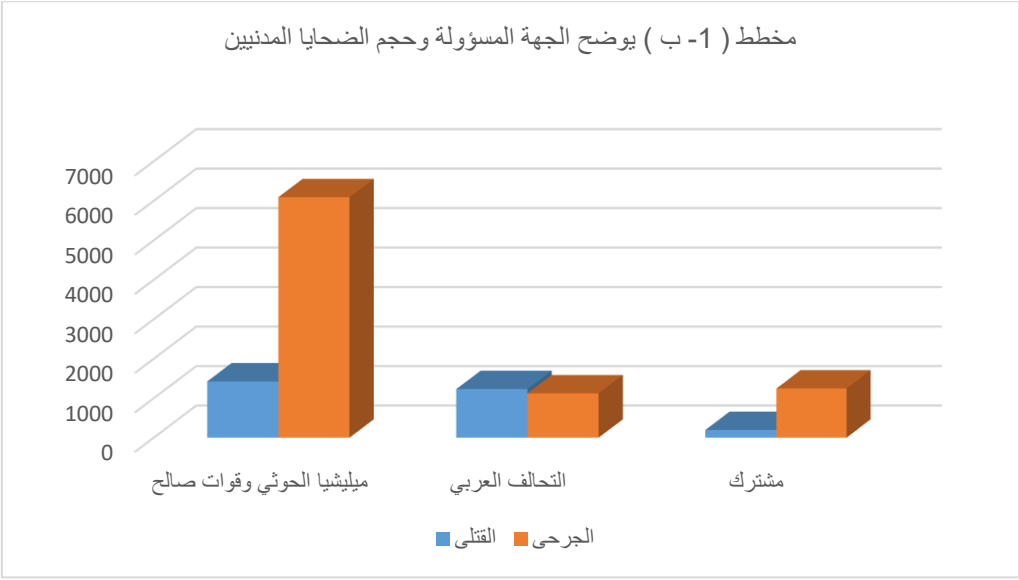
مخطط (1- ب) يوضح الجهة المسؤولة وحجم الضحايا المدنيين
7000
6000
5000
4000
3000
2000
1000
0
ميليشيا الحوثي وقوات صالح
التحالف العربي
مشترك
القتلى
الجرحى

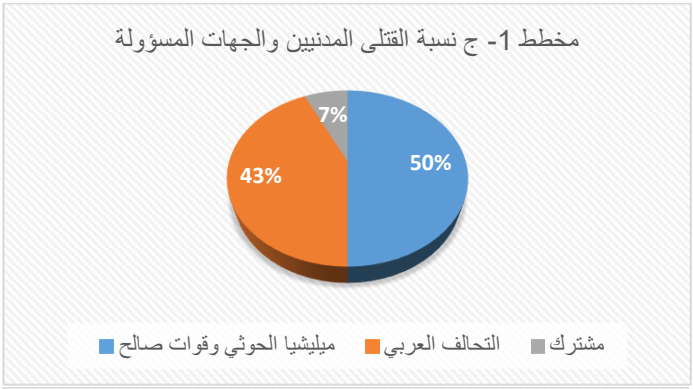
مخطط 1- ج نسبة القتلى المدنيين والجهات المسؤولة
7%
43%
50%
ميليشيا الحوثي وقوات صالح
التحالف العربي
مشترك

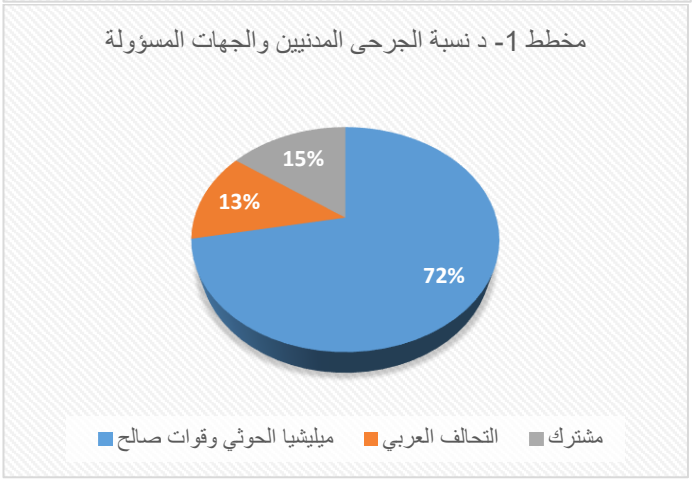
مخطط 1- د نسبة الجرحى المدنيين والجهات المسؤولة
15%
13%
72%
ميليشيا الحوثي وقوات صالح
التحالف العربي
مشترك

جدول (2) الانتهاكات التي طالت المدنيين في اليمن

حسب نوع الضحايا (رجال ، نساء ، اطفال) والجهة المسؤولة عنه :

الجهة	القتلى			اجمالي	الجرحى والمعاقين			أجمالي
	رجال	نساء	أطفال		رجال	نساء	أطفال	
ميليشيا الحوثي وقوات صالح	1007	109	308	1424	3744	583	1763	6090
التحالف العربي	748	169	313	1230	755	130	237	1122
مشترك	88	41	65	194	992	105	149	1246
الإجمالي	1843	319	686	2848	5491	818	2149	8458
النسبة	%65	%11	%24	%100	%65	%10	%25	100

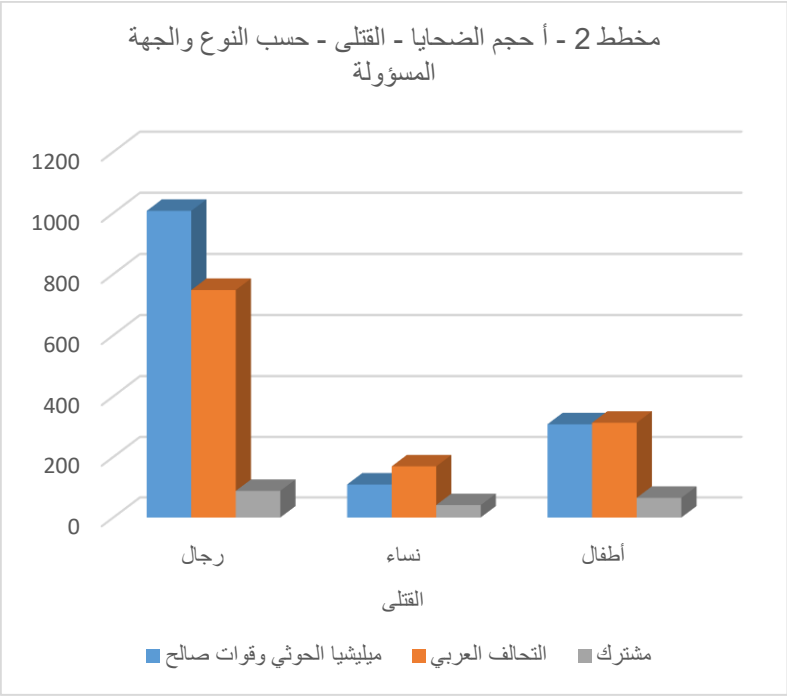
مخطط 2 - أ حجم الضحايا - القتلى - حسب النوع والجهة المسؤولة
1200
1000
800
600
400
200
0
رجال
نساء
أطفال
القتلى
ميليشيا الحوثي وقوات صالح
التحالف العربي
مشترك

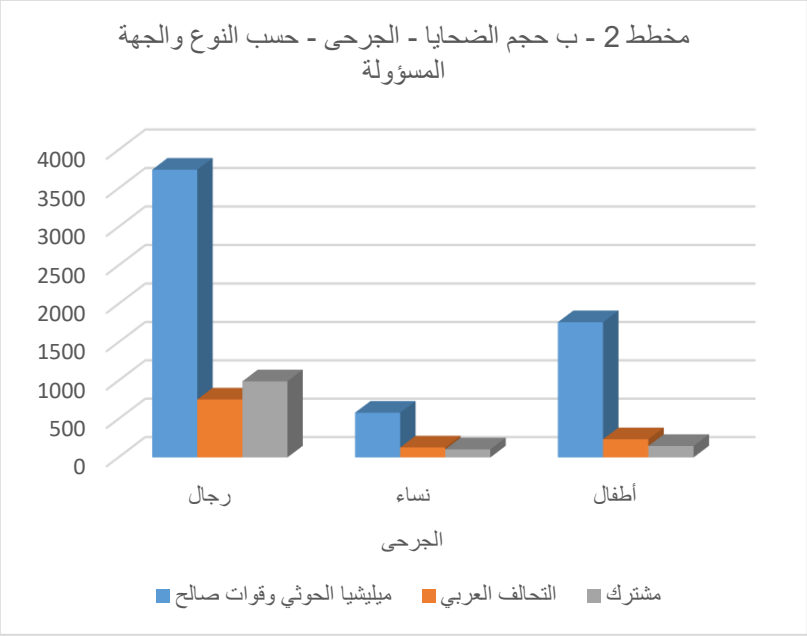
مخطط 2 - ب حجم الضحايا - الجرحى - حسب النوع والجهة المسؤولة
4000
3500
3000
2500
2000
1500
1000
500
0
رجال
نساء
أطفال
الجرحى
ميليشيا الحوثي وقوات صالح
التحالف العربي
مشترك

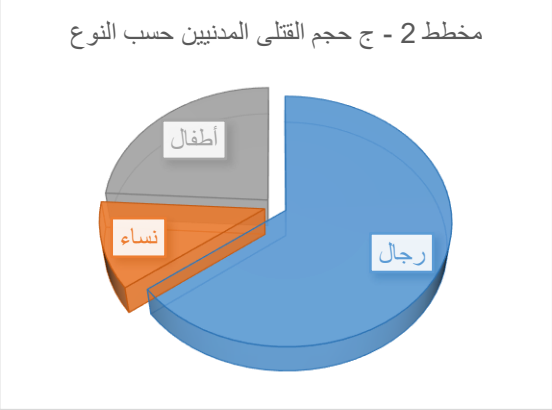
مخطط 2 - ج حجم القتلى المدنيين حسب النوع
أطفال
نساء
رجال

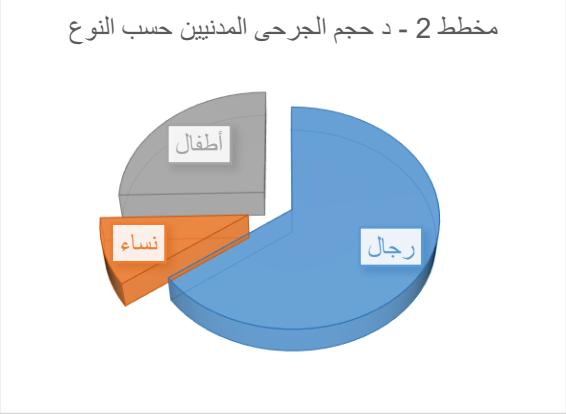
مخطط 2 - د حجم الجرحى المدنيين حسب النوع
أطفال
نساء
رجال

أولا : انتهاكات ميليشيا الحوثي وقوات صالح

اقتحمت قوات ميليشيا الحوثي وقوات صالح المدن في المحافظات المختلفة، وتمركزت في أحيائها وعلى مداخلها، وخاضت حربها على هذا النحو في المحافظات التي رفضت سيطرتها وقاومتها، فقامت الميليشيا بحصار المدن وقصفها ونشر القناصة في الأحياء التي تستولي عليها لإطلاق النار واستهداف الأحياء المجاورة، فضلا عن القصف العشوائي اليومي؛ حدث ذلك بشكل دامٍ في محافظة عدن، وفي محافظة تعز وهي المحافظة ذات الكثافة السكانية التي تبلغ أربعة مليون نسمة.

شهدت هاتان المحافظتان سجلا طويلا من الانتهاكات، إذ تحول كثير من شوارعها إلى أطلال، وتم تهجير أعداد كبيرة من السكان عن المدينتين جراء الحصار والقصف وإطلاق النار المباشر على المدنيين، فضلا عن المعارك المستمرة مع المقاومة الشعبية، كذلك حدث بدرجات متفاوتة في محافظة البيضاء والضالع ولحج ومأرب والجوف وأجزاء من صنعاء.

ويوضح **جدول (3) الضحايا المدنيين " قتلى ، جرحى ومعاقين " الذين سقطوا بنيران ميليشيا الحوثي وقوات صالح حسب النوع .**

الجهة	القتلى			اجمالي	الجرحى والمعاقين			أجمالي
	رجال	نساء	أطفال		رجال	نساء	أطفال	
ميليشيا الحوثي وقوات صالح	1007	109	308	1424	3744	583	1763	6090
النسب	%71	%8	%22	%100	%61	%10	%29	

مخطط 3-أ حجم **القتلى** المدنيين الذين سقطوا بسبب ميليشيا الحوثي وقوات صالح خلال عام من الحرب

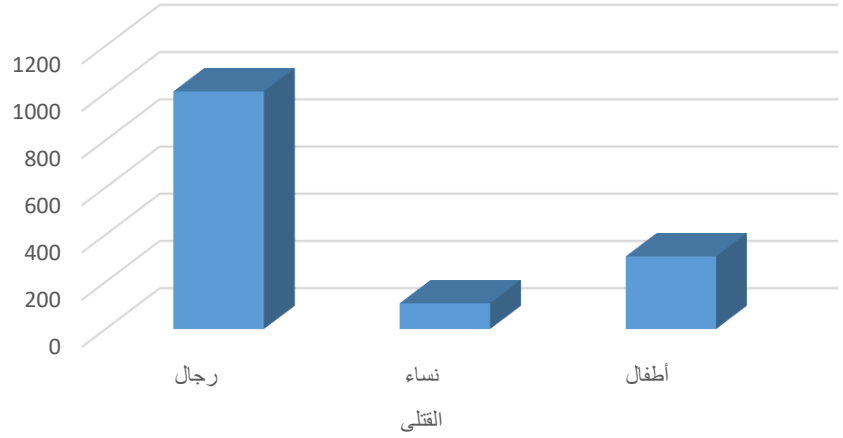

مخطط 3- ب حجم **الجرحى** المدنيين الذين سقطوا بسبب ميليشيا الحوثي وقوات صالح خلال عام من الحرب

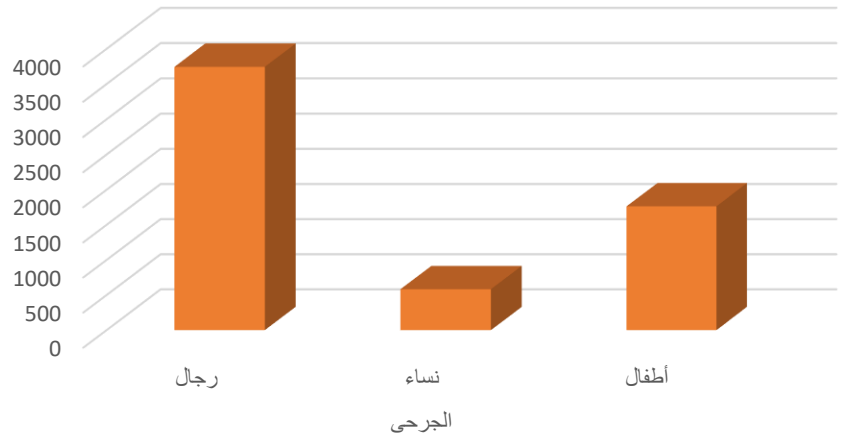

كما تعددت الأماكن التي حدثت فيها الانتهاكات ما بين الأسواق والمساكن والطرقات والشوارع، والمستشفيات وسيارات الإسعاف، وسيارات النقل، والمعتقلات والسجون، وفي النقاط العسكرية، واماكن اخرى ، وقد كان اكثر الاماكن التي سقط فيها مدنيين بفعل ميليشيا الحوثي وقوات صالح ، الشوارع والطرقات وهي التي تتمركز فيها القناصه والقتل المباشر للمدنيين حيث بلغ عدد القتلى المدنيين (528) قتيلا بنسبة 37% ، و (4112) جريحا بنسبة 67% يلي ذلك المنازل وذلك من خلال القصف العشوائي للمنازل والاحياء والسكنية حيث بلغ عدد القتلى المدنيين 513 بنسبة 39% ، و 1731 جريحا بنسبة 29% .

جدول رقم (4) الأماكن التي سقط فيها قتلى مدنيون بفعل ميليشيا الحوثي وقوات صالح

الجهة	قتلى	النسبة	جرحى ومعاقين	النسبة
الشوارع والطرقات	528	37%	4112	67%
المنازل	513	36%	1731	29%
اسواق ومزارع	92	6%	56	1%
حقول الغام	82	6%	102	%2
منشأت	55	4%	49	1%
سيارات وشاحنات نقل	51	4%	28	0
مستشفيات وطواقم اسعافات طبية	37	4%	12	0
نقاط عسكريه ومعتقلات	43	3%		
أخرى	23	0%	0	
الاجمالي	1424	100%	6090	100%

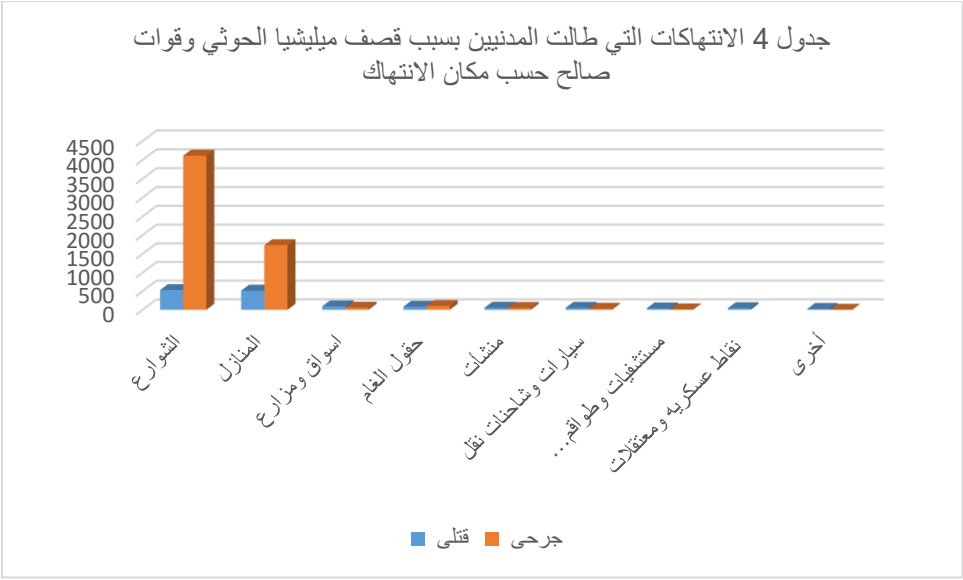

وقد تنوعت الوسائل والطرق التي استخدمتها ميليشيا الحوثي وقوات صالح في النيل من الضحايا وارتكاب الانتهاكات بحقهم، من إطلاق قذائف الأسلحة الثقيلة صواريخ، مدافع، كاتيوشا، دبابات.. الخ على الأحياء السكنية، ومن استهداف للمدنيين بالقناصة والرصاص الحي المباشر، وزراعة الألغام، واتخاذ المدنيين دروعا بشرية، والتعذيب وعبر وسائل أخرى.

وبحسب النتائج التي توصل إليها فريق المنظمة فإن أكثر الوسائل التي تم استخدامها وتسببت في سقوط قتلى وجرحى ومعاقين بين أوساط المدنيين، كانت القصف بالأسلحة الثقيلة، حيث بلغ عدد القتلى المدنيين (748) قتيلاً يليها الاستهداف المباشر للمدنيين بالرصاص الحي والمباشر حيث بلغ عدد القتلى (528)

وتوزعت بقية انواع ادوات ووسائل الانتهاك مابين دروع بشريه ، واختطاف وتعذيب حتى الموت ، والغام واعدامات ودهس بالسياره ، وغير ذلك ، كمااستطاع التقرير توثيق 79 حالة اعتداء رصاص راجع، اغلبها في مدينة تعز، في حين لم يتمكن الفريق من توثيق

سوى عدد محدود من الحالات في العاصمة صنعاء بسبب سيطرة ميليشيا الحوثي وقوات صالح على العاصمة صنعاء

جدول (5) حول الانتهاكات التي طالت المدنين بسبب ميليشيا الحوثي وقوات صالح حسب وسيلة الانتهاك

نوع الانتهاك	القتلى	النسبة	الجرحى والمعاقين	النسبة
قصف بالاسلحة الثقيلة	748	%53	4257	%70
قناصة ورصاص حر مباشر	528	%37	1731	%28
الغام	82	%5	102	%2
إعدام مباشر ودروع بشريه	43	%3	0	
أخرى	23	%2	0	
الاجمالي	1424	%100	6090	%100

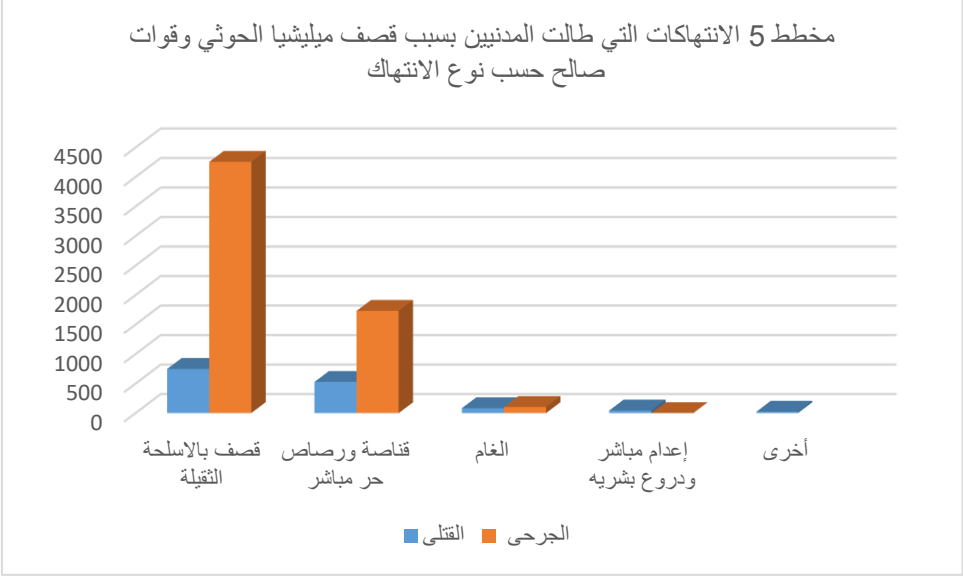

ثانيا: الانتهاكات التي طالت المدنيين بسبب التحالف العربي

تشارك دول التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية في الحرب في اليمن الى جانب حكومة الرئيس عبدربه منصور هادي، وقد تم تسجيل العديد من الانتهاكات التي استهدفت المدنيين من قبل التحالف العربي.

وقد تم تسجيل 24 حالة انتهاك قام بها التحالف العربي في صعدة ، إلا أنه يجب الإشارة إلى أن المنظمة وفريقها العامل لم يتسن لهما الزيارة والاطلاع على تفاصيل الحالات والاستماع للضحايا واقاربهم ومن شهد وقوع الحالات التي تم اتهام التحالف العربي بارتكابها من قبل الميليشيا ومقربين منها ومن قبل منظمات محلية ودولية ، وتتركز معظم هذه الحالات في محافظات صعدة وعمران وحجة وهي محافظات مغلقة تماما أمام النشطاء والراصدين، ويمثل ذهاب فريق المنظمة إلى المواقع التي طالها القصف في هذه المحافظات مغامرة كبيرة بسلامتهم الجسدية وخطرا كبيرا على حياتهم.

وقد بلغ مجموع القتلى والجرحى والمعاقين التى طالت المدنيين في هذه المحافظات من قبل قصف طيران التحالف نسبة 30% من مجموع الانتهاكات التي ارتكبها التحالف بحق المدنيين في اليمن تقريبا

وقد تنوعت الأماكن التي طالها القصف في كل الحالات المؤكدة والتي لم يتم التأكد منها من قبل جهات مستقلة أو زيارتها والتحقق منها من قبل فريق المنظمة أو التي تأكد الفريق منها، وتسنى له الاطلاع وزيارة الموقع واللقاء بشهود العيان، فقد تنوعت بين منشآت، مخيمات، منازل ومجمعات سكنية، مستشفيات وطواقم إسعافات طبية، جسور وطرقات، محطات وقود، سيارة وشاحنات نقل، أسواق، مناطق أثرية، أخرى.

ويظهر الجدول التالي عدد القتلى والجرحى والمعاقين المدنيين الذين سقطو جراء قصف طيران التحالف، وقد بلغ اجمالي القتلى 1230 قتيلا ، منهم 313 طفلاً ، و169 امرأه ، كما بلغ عدد الحرجى 1122 جريحا ن منهم 237 طفلا ، و130 امرأة.

جدول (6) الضحايا المدنيين " قتلى ، جرحى ومعاقين " الذين سقطوا في قصف التحالف العربي حسب النوع:

الجهة	القتلى			اجمالي	الجرحى والمعاقين			أجمالي
	رجال	نساء	أطفال		رجال	نساء	أطفال	
التحالف العربي	748	169	313	1230	755	130	237	1122

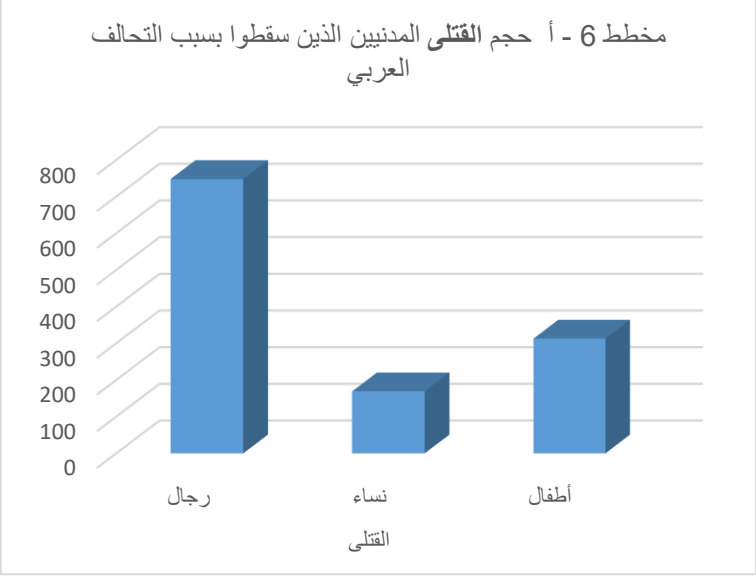

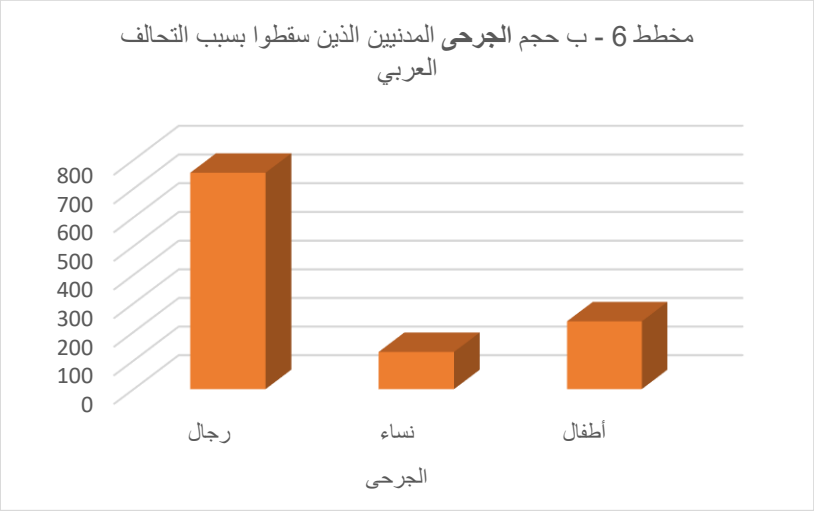

وقد تنوعت الاماكن التي طالها القصف في كل الحالات المؤكدة والتي لم يتم التأكد منها من قبل جهات مستقلة او زيارتها والتحقق منها من قبل فريق المنظمة او التي تأكد الفريق منها وتسنى له الاطلاع وزيارة الموقع واللقاء بمن شاهدي عيان للواقعة، فقد تنوعت بين منشآت ، مخيمات ،منازل ومجمعات سكنية ، مستشفيات وطواقم اسعافات طبية ، جسور وطرقات ، محطات وقود ، سيارة وشاحنات نقل ، اسواق ، مناطق اثرية ، اخرى ، والجدول التالي يوضح نسب هذه الاماكن .

ووفقا لتحقيقات فريق المنظمة الميداني، فإن أكثر الأماكن التي شهدت قصف من طيران التحالف فقد كانت المنازل والاحياء السكنية بعدد 622 قتيل ، و 626 جريح تليها الاسواق بعدد 232 قتيل ، و 107 جريح ، وتوزعت بقية الانتهاكات على المنشأت والجسور والطرقات والمناطق الأثرية والمخيمات ، والمستشفيات وطواقم الاسعاف ، والسيارات ووسائل النقل.

ويوضح جدول رقم (7)عدد الانتهاكات جراء قصف قوات التحالف بحسب أماكن القصف :

الانتهاك مكان	القتلى	الجرحى والمعاقين	النسبة
منازل وأحياء سكنية	622	626	56%
اسواق	232	107	10%
مناطق اثريه	61	95	11%
منشآت	83	80	6%
جسور وطرقات	103	75	7%
مخيم نازحين واخرى	34	44	4%
محطات وقود	37	41	4%
سيارة ووسائل نقل	20	19	1%
مستشفيات وطواقم اسعاف	21	16	1%
أخرى	17	19	1%

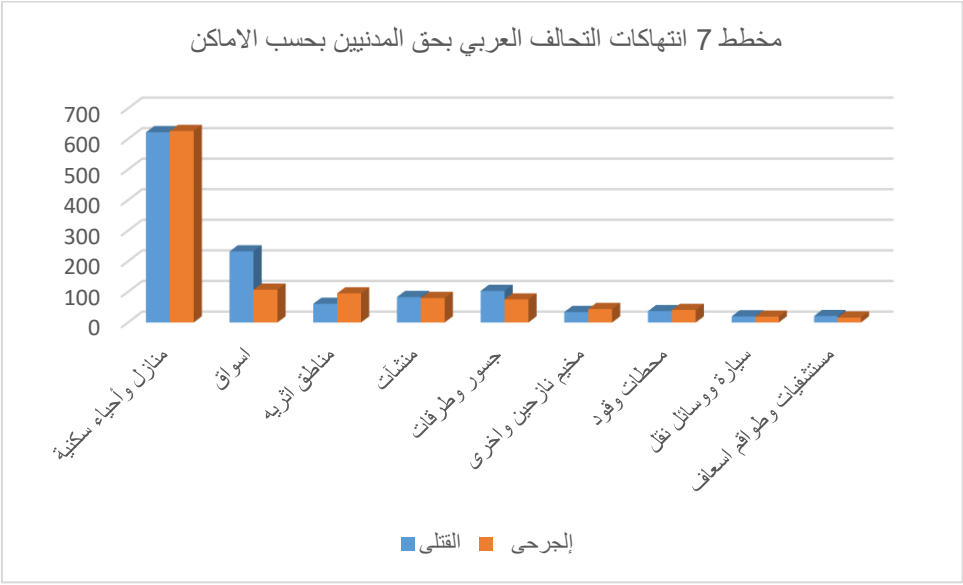

ثالثاً : الانتهاكات المشتركة

وهي الانتهاكات التي طالت المدنيين ويتحمل مسؤوليتها كل من التحالف العربي وميليشيا الحوثي وقوات صالح، حيث انتهك كلا الطرفين القانون الإنساني الخاص بحماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة، إذ قامت ميليشيا الحوثي وقوات صالح بتخزين الأسلحة في الأحياء السكنية، وقام التحالف العربي بقصف تلك المخازن وادى قصفها الى وقوع ضحايا وسط المدنيين .

وقد بلغ عدد الضحايا المدنيين نتيجة هذه الانتهاكات المشتركة 194قتيلا بينهم 65 طفلاً ، و 41 امراه و 1246 جريحا ، بينهم 149 طفلا ، و105 امرأه. ،

جدول رقم (8) ضحايا الانتهاكات المشتركة بين الحوثيين وقوات صالح ، والتحالف العربي حسب نوع الضحايا .

الجهة	القتلى			اجمالي	الجرحى والمعاقين			أجمالي
	رجال	نساء	أطفال		رجال	نساء	أطفال	
مشترك	88	41	65	194	992	105	149	1246

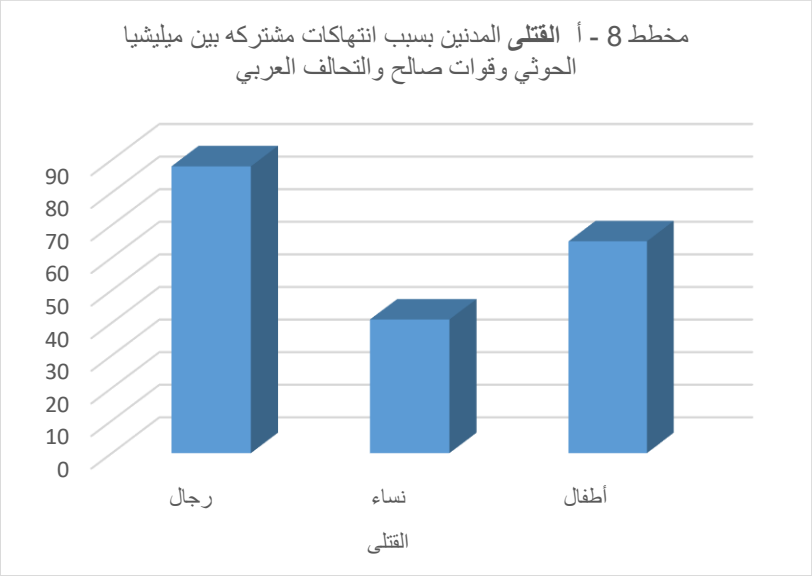
مخطط 8 - أ القتلى المدنين بسبب انتهاكات مشتركه بين ميليشيا الحوثي وقوات صالح والتحالف العربي
90
80
70
60
50
40
30
20
10
0
رجال
نساء
أطفال
القتلى

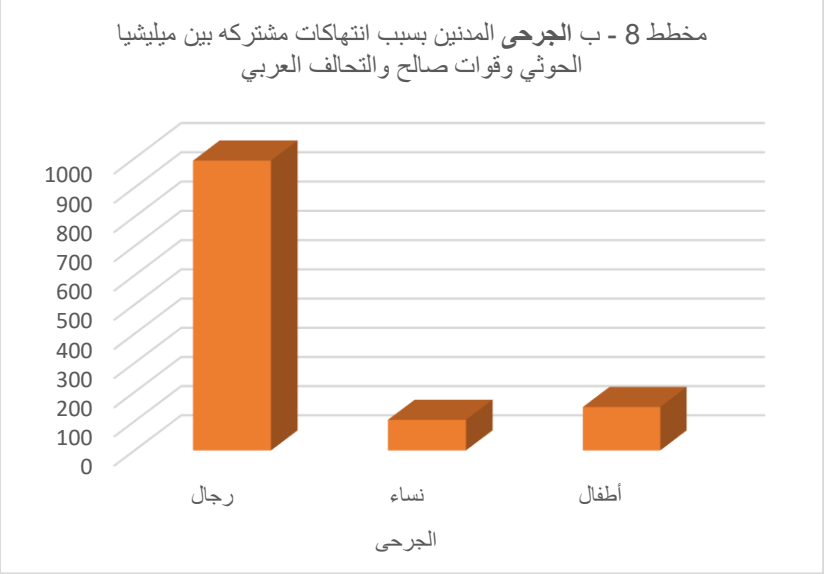
مخطط 8 - ب الجرحى المدنين بسبب انتهاكات مشتركه بين ميليشيا الحوثي وقوات صالح والتحالف العربي
1000
900
800
700
600
500
400
300
200
100
0
رجال
نساء
أطفال
الجرحى

الجزء الثاني

نحو الانقراض

حالة الحريات الصحفية في اليمن

في الفترة من يناير 2015 حتى يونيو 2016

حالة الحريات الصحفية في اليمن

في الفترة من يناير 2015 حتى يونيو 2016

368 إنتهاك

- 120 احتجاز خارج القانون — 35%
- 22 إقتحام — 5%
- 19 إغلاق — 7%
- 35 الإعتداء بالضرب — 10%
- 17 قتل — 3%
- 8 شروع في القتل — 2%
- 9 تعذيب — 3%
- 6 ملاحقة غير قانونية — 2%
- 11 تحريض وسب — 2%
- 8 قصف وتفجير — 1%
- 16 منع ومصادرة — 4%
- 59 حجب — 19%
- 38 تهديد — 7%

مسؤولية الأطراف المختلفة عن الإنتهاكات

ميليشيا الحوثيون وصالح	281	76.5%
مجهولون	34	9.5%
الحكومة	16	4.3%
التحالف العربي	13	3.4%
القاعدة	12	3.2%
جهات أخرى	7	1.9%
المقاومة الشعبية	4	1%
قنوات إعلامية	1	0.2%

عدد الإنتهاكات بحسب المحافظة

أبين	1	الضالع	8	البيضاء	2	صعده	2
0%		2%		1%		1%	
إب	16	شبوة	2	عمران	3	حجة	5
5%		1%		1%		1%	
سقطرى	1	مأرب	2	ذمار	13	الحديدة	14
0%		1%		4%		4%	
عدن	31	حضرموت	9	تعز	24	صنعاء	219
9%		3%		7%		62%	

إجمالي الإنتهاكات 352

اختلفت الأرقام والنسب الإجمالية نتيجة تسجيل التهديدات عبر الفيس بوك والتويتر دون الإشارة للمحافظة

منظمة صحفيات بلا قيود
Women journalists without chains

facebook.com/wjwc.org
youtube.com/user/belaquood
Withoutchains@womenpress.org
www.womenpress.org

الملخص التنفيذي :

خلال الفترة الانتقالية التي اعقبت الثورة الشبابيه الشعبية السلمية 2011 ، شهدت اليمن هامش واسع للحريات الصحفية اصبح بامكان الجميع افراد ومنظمات احزاب متلاك وسائل الاعلام المختلفة بسهولة ويسر مرئية ومسموعة ومقروءة، بعد ان كانت في جانبها المرأي والمسموع حكراً على الحاكم، والمقروأة محدودة ولاتمنح الابترخيص ، ومن الصعوبة بمكان الحصول عليها.

شهدت البلاد خلال هذه الفتره ميلاد حوالي ١٨ قناة ومثلها من الاذاعات وعشرات الصحف الجديدة ، فضلا عن ذلك جرى مزاولة واسعة لحرية التعبير دون خوف من الرقابة المسبقة او العقاب اللاحق.

وسائل الاعلام الخارجية قنوات واذاعات وصحف ووكالات انباء اتيحت لها الفرصة بسهولة ويسر للتعاقد مع مراسلين او لتأسيس مكاتب لها في اليمن، واعطيت كامل الفرصة لتزاول عملها بحرية مطلقة دون رقيب.

كانت حرية الصحافة والتعبيير الانجاز الاهم الذي شهدته اليمن في الفترة الانتقالية، لكن وللأسف مع دخول ميليشيا الحوثي وقوات صالح صنعاء في 21 سبتمبر 2014.

بدأ العد التنازلي لاحتظار حرية الصحافة والتعبير اسابيع واشهر اذا بجميع وسائل الاعلام قد اختفت جرى اغلاقها على نحو شامل ولم يبقى الا القنوات والاذاعات بدى مع اغلاق وسائل الاعلام ومكاتب والصحف التي تمدح الميليشيا وتروج وسائل الاعلام الخارجية على ذلك النحو ان اهم مكتسبات ثورة فبراير المتمثلة بحرية الصحافة والتعبير المطلقة قد اطيح بها.

نعود فنقول .. منذ انقلاب ميليشيا الحوثي في 21 سبتمبر - وهي جماعة ذات طبيعة عقائدية تؤمن بأحقية سلالة علي بن أبي طالب زوج بنت الرسول صلى الله عليه وسلم بتولي الحكم دون سواها- والحريات الصحفية تشهد تدهورا كبيرا، إلى درجة يمكن

التنبؤ معها بأن الصحافة بمعناها الحقيقي في طريقها للانقراض، إذ لن يكون متاحا أمام اليمنيين سوى صوت واحد، وصورة واحدة، ووجهة نظر واحدة متجهمة ينبغي الانصياع لها دون قيد أو شرط.

يجادل كثيرون بأنه لا توجد في اليمن صحافة حرة وفق المعايير الدولية، وبغض النظر عن صحة هذا القول، إلا أن من الإنصاف الاعتراف بأنها كانت الأفضل نسبيا، بالمقارنة مع غيرها من دول المنطقة التي يفرض بعضها قوانين صارمة للحد من تأثير الصحافة.

على مدى سنوات طويلة، عمل الصحفيون ومنظمات المجتمع المدني وبعض الأحزاب السياسية على توسيع هامش الحرية على الرغم من أداء السلطة آنذاك، والذي كان يتسم بكثير من الوعود وقليل جدا من الجدية، لكن هذه التحركات لم تثمر تغييرا جوهريا في عقلية السلطة التي ظلت تحافظ على طريقتها التقليدية في التعامل مع مهنة الصحافة.

لقد ارتفعت مؤشرات التفاؤل بإمكانية تجاوز هذا الإرث المتشكك في الصحافة ودورها مع اندلاع ثورة فبراير 2011، فقد ساهمت الاحتجاجات الشعبية في ترسيخ حرية التعبير على نحو غير مسبوق، وانخرط كثير من الشباب بعد الثورة في العمل العام، واتجه العديد من رؤوس الأموال لإنشاء محطات تلفزيونية خاصة، وهو الأمر الذي لم يكن بالمسألة اليسيرة قبل 2011.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد اتجه مؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي شاركت فيه كل القوى السياسية والمجتمعية، من خلال الوثيقة الختامية التي سوف تأسس للدستور الجديد إلى ضمان حرية الصحافة على نحو يحقق ما كان يطالب به الصحفيون والمجتمع المدني، حيث تم التأكيد في البند رقم 62 على أن حرية الفكر والرأي مكفولة، ومن حق كل فرد التعبير عن رأيه بالقول أو الكتابة أو التصوير أو الرسم أو الإشارة، أو غير

ذلك من وسائل النشر والتعبير، وعلى أنه لا يجوز حبس شخص أو صحفي على ذمة رأي، كما لا يجوز إكراه أي فرد على البوح بآرائه وأفكاره، وقناعاته بأي شكل من الأشكال كما جاء في البند 63، أو وقف أو إغلاق أو مصادرة الصحف أو المطبوعات أو وسائل الإعلام الأخرى إلا بحكم قضائي بات كما في البند 67.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد نصت وثيقة مؤتمر الحوار الختامية على أمر في غاية الأهمية وهو كسر احتكار وتحكم الدولة في وسائل الإعلام من خلال التأكيد في البند 66 على حق الأفراد والمؤسسات والجمعيات والأحزاب في امتلاك وإطلاق وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة والإلكترونية بمجرد الإخطار.

لكن هذا المسار توقف نتيجة انقلاب ميليشيا الحوثي، لقد تم الاستيلاء على السلطة بالقوة المسلحة، بدعم من الرئيس السابق علي عبدالله صالح الذي كان لا يزال يحظى بنفوذ واسع داخل الجيش.

بعيدا عن الخوض في الأسباب التي أدت لهذا التحول غير البناء، فإن الميليشيا الصاعدة والغاضبة بدت في سياق فرض السيطرة مهتمة بتكبيل الصحافة، من خلال إغلاق واقتحام مباني ومقرات وسائل الإعلام المختلفة وسرقة محتوياتها، واعتقال الصحفيين ومطاردتهم والتنكيل بهم.

إذ يعتقد الحوثيون أن الصحفيين الذين لديهم آراء مختلفة يرتكبون خيانة وذنبا بمعارضتهم، وتأسيسا على ذلك، يتم تعريف الصحفي الجيد والوطني بأنه ذلك الذي ينخرط في دعم قرارات زعيمهم عبدالملك الحوثي الذي قال في خطاب متلفز بتاريخ 19 سبتمبر/أيلول 2015 إن المثقفين والصحفيين "خونة" وأكبر خطرا من "المقاتلين المرتزقة"، ودعا إلى مواجهتهم (1)، وهو ما استلزم تحذيرا من قبل الاتحاد الدولي للصحفيين للحوثي، طالبا منه إصدار أوامر واضحة لأتباعه تنهاهم عن مهاجمة

الصحفيين، باعتباره خرقا للقانون الدولي الإنساني وقوانين حقوق الإنسان. لكن هذا التحذير لم يكن ليجدي شيئا مع ميليشيا عقائدية تحتكر الصواب.

إن النظرة المتشككة تجاه الصحفيين ليست حكرا على ميليشيا الحوثي وصالح، ولكنها نظرة تشمل الحكومة الشرعية والقوى الفاعلة على الأرض من قوى سياسية ومقاومة شعبية، لكنها تتخذ طابعا أكثر عنفا وقسوة لدى ميليشيا الحوثي باعتبارها الجهة التي تحتكر الصواب.

لقد أسهمت الحرب الدائرة باليمن في اتساع حجم الانتهاكات ضد الصحفيين، وجعلت الصحفي هدفا دائما للأطراف المتصارعة، خلافا لاتفاقية جنيف التي تعتبر الصحفيين أثناء الحرب مدنيين وليسوا مقاتلين.

في هذا الصدد، يشير تقرير منظمة "صحفيات بلا قيود" السنوي والذي يرصد مجمل الانتهاكات التي طالت الصحفيين خلال الفترة من يناير/كانون الثاني 2015 وحتى يونيو/حزيران 2016، إلى مجموعة من الأخبار والتحولات غير السارة، لكن أكثر ما يثير الفزع هو تحول الصحفيين وفق الخطاب الحوثي إلى مجرمين مجللين بالعار.

يتركز تقرير منظمة صحفيات بلا قيود على توثيق الانتهاكات المختلفة التي طالت الصحفيين، وتحديد الجهات المسؤولة عن هذه الانتهاكات، أملا في ملاحقة قانونية للذين قاموا بهذه الانتهاكات مستقبلا وقبل ذلك املا في اتاحة حرية صحافة وتعبير مطلقة مرة أخرى متاحة للجميع ومن اجل الجميع .

واعتمدت المنظمة في عملية الرصد والتوثيق على مجموعة من المصادر هي فريقها المتخصص والذي لديه خبرة عشر سنوات من العمل في هذا المجال، والبلاغات الصحفية التي تلقتها المنظمة خلال العام 2015، والنصف الأول من عام 2016، من قبل الضحايا أنفسهم أو أهاليهم، وكذلك التصريحات والبلاغات الصحفية التي يدلي بها الصحفيون أو المؤسسات الإعلامية التي ينتمون إليها، وما تنشره وسائل الإعلام بعد

التأكد من صحتها عبر استمارة رصد وتوثيق لحالات الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون والإعلاميون في اليمن.

هناك اعتقاد شائع بأن عملية توثيق الانتهاكات أثناء النزاعات المسلحة وخصوصا تلك التي تتعلق بالصحافة تأخذ أشكالا معقدة للغاية، إذ غالبا ما توصف أي عملية من هذا النوع بالانحياز، إلا أن هذا الأمر لا يجب أن يحول دون إتمام هذه العملية، وليتذكر الجميع أن المنتهكين لهذه الحقوق دائما ما يتخذون مثل هذه الذريعة للتغطية على الجرائم التي يرتكبونها.

يوثق التقرير لحوالي 368 انتهاكا طال الصحفيين والمؤسسات الإعلامية خلال الفترة من يناير/كانون الثاني 2015 وحتى يونيو/حزيران 2016، موزعة على 13 نوعا من الانتهاكات هي: القتل، والشروع في القتل، واحتجاز خارج القانون، واقتحام، وإغلاق، والاعتداء بالضرب، والملاحقة غير القانونية، والتحريض والسب، والقصف والتفجير، والمنع والمصادرة، والحجب، والتهديد.

هناك استنتاجات أساسية يمكننا الخلوص إليها من خلال قراءة خريطة الانتهاكات والأطراف التي قامت بهذه الانتهاكات، فأول استنتاج نشير إليه، هو أن عدد الانتهاكات كبير للغاية في بلد لا يزال يتلمس طريقه في بناء المؤسسات الصحفية على الرغم من كونه يملك هامشا لا بأس به من الحريات السياسية والصحفية.

وفي هذا الصدد، هناك ملاحظة على درجة كبيرة من الأهمية، وهي أن هذا الملخص والنتائج الواردة فيه يخلوان من الانتهاك الخاص بالتعسف الوظيفي، ويعود السبب في ذلك، إلى أن الحالات التي يمكن احتسابها تحت هذا البند عدد مهول وسوف نشير إلى ذلك في التقرير النهائي الذي سنصدره نهاية العام.

ومن الاستنتاجات التي يمكن الوثوق بها، ما يمكن وصفه بالتعامل غير المسؤول مع موضوع بالغ الحساسية وهو حرية التعبير، وفي مقدمته حرية الصحافة، ويبدو أن

سلطة الأمر الواقع وهي سلطة ميليشيا الحوثي التي تحالفت مع الرئيس السابق علي عبدالله صالح قررت مصادرة المجال العام لمصلحتها، وفي سبيل تحقيق هذه الغاية، فقد تم تحديد الخصوم المفترضين الذين من المتوقع أن يعارضوا هذه الهيمنة، ويبدو من القسوة التي تم التعامل بها مع الصحفيين أنه قد تم تحديد الصحافة بمثابة عدو مهم يجب مواجهته بكل السبل.

تشير النتائج كما هو موضح في الجدول رقم (1) إلى أن الريبة من الصحافة والصحفيين مستفحلة لدى جميع الأطراف، وإن كانت النسب متفاوتة، لكن من الواضح أن تحالف الحوثيين وصالح المسيطر على العاصمة صنعاء ومؤسسات الدولة يمارس انتهاكات أكبر من الآخرين، اعتقادا منه أن هذا سيكفل له أن يمضي في تنفيذ خططه السياسية دون إزعاج من أحد، فعدد الانتهاكات التي قام بها حوالي 281 انتهاكا ما نسبته 76.4 %، فيما ارتكبت الأطراف الأخرى من تحالف عربي وحكومة شرعية وجماعات إرهابية ومسلحين مجهولين أو معروفين ضد الصحفيين والمؤسسات الصحفية والإعلامية 87 انتهاكا ما نسبته 23.6 % فقط.

وكما أسلفنا من قبل، فإن هذه النسبة لا تشمل ما يتعلق بالتعسف الوظيفي، وهو الانتهاك الذي يتحمل الجزء الأكبر منه تحالف الحوثي وصالح كونهم المسيطر على مؤسسات الدولة.

واتصالا بما سبق، فإن الاستنتاج الثاني الذي يؤكد مسؤولية تحالف صالح الحوثي عن العدد الأكبر من الانتهاكات هو مسؤوليتهم بشكل أكبر عن الاحتجاز غير القانوني الذي طال الصحفيين، والذي لا يستند إلى أي معطى قانوني، إذ بلغ عدد حالات الاحتجاز غير القانوني الإجمالي 120 حالة، نصيب تحالف الحوثي وصالح 98 حالة بما نسبته 82%، وهي نسبة تؤكد أن هذا التحالف وإن كان يتصرف بوصفه السلطة الفعلية للبلاد، فإنه يبالغ في الإساءة في استعمال هذا الحق.

إلى ذلك، فإن التقرير كما هو موضح في الجدول رقم (4) سجل 78 حالة حجب وإغلاق لمواقع إلكترونية وصحف وإذاعات وقنوات، نصيب تحالف صالح والحوثي 74 بما نسبته حوالي 95 %، وهو ما يشير إلى حقيقة مؤسفة تفيد إلى أن هذا التحالف قرر تنظيف اليمن من وسائل الإعلام، ومن التنافس والتعدد الذي يحكم أي إعلام يتصف بالمهنية والاحترام.

ووفقا لتوزيع الانتهاكات على المحافظات، يمكن القول إن صنعاء وحدها شهدت نحو 219 انتهاكا من إجمالي الانتهاكات التي وثقها التقرير والبالغة حوالي 352 انتهاكا، بما نسبته 62% وهي نسبة معقولة جدا، كون أغلب وسائل الإعلام والصحفيين يتواجدون فيها بحكم أنها عاصمة البلاد. ولا شك أن سلطة ميليشيا الحوثي وصالح التي تفرض سلطتها على العاصمة تعد مسؤولة عن هذه الانتهاكات، وعن غيرها من الانتهاكات في المحافظات الأخرى التي شهدت تمددا من قبل مسلحيها، وتأتي عدن وهذه مفارقة أخرى في المرتبة الثانية بعدد 31 انتهاكا بما نسبته 9%، علما أن جزءا من هذه الانتهاكات ارتكبها تحالف الحوثي صالح.

(ملاحظة: تم تسجيل التهديدات عبر الفيس بوك والتوتير، لكن دون الإشارة للمحافظة، ولذا ستجدون فرقا بين إجمالي الانتهاكات في الجدول رقم (1)، وإجمالي الانتهاكات بحسب المحافظة في الجدول رقم (5).

ومن النتائج التي يجب لفت الانتباه اليها، أن الانتهاكات بحق الصحفيين لم تتوقف، بل شهدت صعودا في العام الحالي، إذ بلغ عدد الانتهاكات في آخر 3 أشهر من العام الماضي حوالي 58 انتهاكا، فيما بلغ عدد الانتهاكات في الثلاثة الأشهر الأولى من العام الحالي حوالي 62 انتهاكا.

في المقابل، قام التحالف العربي والحكومة الشرعية بارتكاب انتهاكات ضد الصحفيين والمؤسسات الصحفية، صحيح أن النسبة أقل بكثير من تلك التي قام بها تحالف الحوثي وصالح، لكن هذا لا يعزى لإيمان التحالف والحكومة الشرعية بنموذج

حرية الصحافة في الدول المتقدمة، ولكن لأنهما يتصرفان بقدر معقول من المسؤولية، ولكونهما لا يملكان نفوذا على الأرض، ولا تقع تحت سيطرتهما المؤسسات الإعلامية التي يقع معظمها في العاصمة صنعاء.

إن الحرب تكشف كل يوم كيف يمكن التنكيل بالصحافة على نحو محزن وقاس، ففي 20 مايو/أيار 2015 تم الإعلان عن مقتل مراسل قناة "بلقيس" عبدالله قابل، ويوسف العيزري مراسل قناة "سهيل" في محافظة ذمار نتيجة غارة قامت بشنها طائرات التحالف العربي على موقع عسكري، فقد قام الحوثيون بوضع قابل والعيزري دروعا بشرية في أحد المواقع العسكرية المتوقع استهدافها من التحالف العربي. لم يكن الإقدام على هذا العمل المجرم في جميع المواثيق والمعاهدات الدولية والذي يتنافى مع أبسط درجات المسؤولية والإنسانية معا إلا دليلا على عدم اكتراث ميليشيا الحوثي بحياة الصحفيين.

جدول رقم (1) يوضح الانتهاكات التي طالت الصحفيين خلال عام ونصف من الحرب حسب نوع الانتهاك :

تعذيب	احتجاز خارج القانون	اقتحام	إغلاق	قتل	شروع في القتل	الاعتداء بالضرب	ملاحقة غير قانونية	تحريض وسب	قصف وتفجير	منع ومصادرة	حجب	تهديد
9	120	22	19	17	8	35	6	11	8	16	59	38

مخطط رقم (١) - شكل [١] يبين أنواع الانتهاكات التي طالت الصحفيين والمؤسسات الاعلامية والحالات لكل نوع

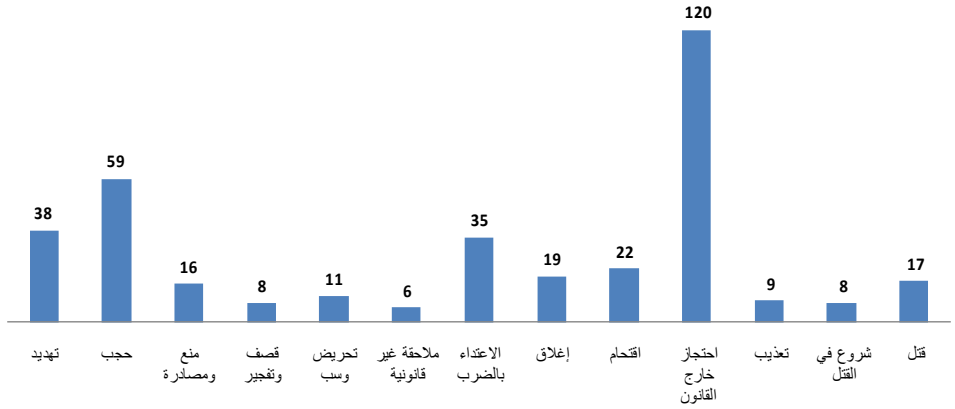

مخطط رقم (١) - شكل [٢] يبين أنواع الانتهاكات التي طالت الصحفيين والمؤسسات الإعلامية والحالات لكل نوع

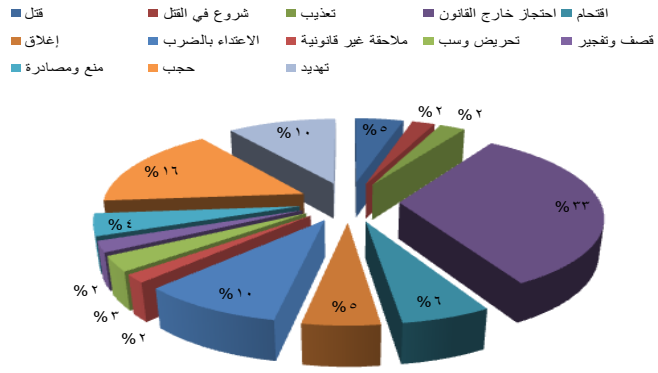

جدول رقم (2) يبين مسؤولية الأطراف المختلفة عن الانتهاكات

نوع الانتهاك/الجهة	الحوثيون وصالح	التحالف العربي	الحكومة	المقاومة الشعبية	مجهولون	جهات أخرى	القاعدة	قنوات إعلامية
قتل	8	5			2		2	
شروع في القتل	5				3			
تعذيب	9							
احتجاز خارج القانون	98		7	3	7		5	
اقتحام	14		2		4		2	
إغلاق	19							
الاعتداء بالضرب	28		1	1	4	1		
ملاحقة غير قانونية	5				1			
تحريض وسب	6		2		1	1		1
قصف وتفجير	3	3					2	
منع ومصادرة	12		4					
حجب	55	4						
تهديد	19	1			12	5	1	

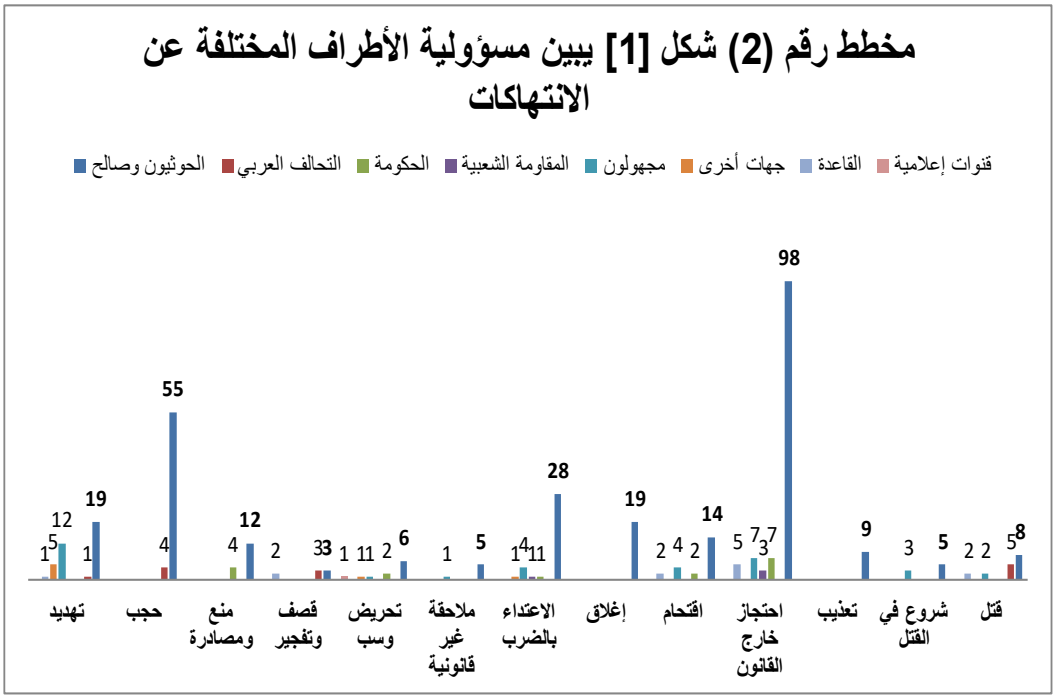
مخطط رقم (2) شكل [1] يبين مسؤولية الأطراف المختلفة عن الانتهاكات
قنوات إعلامية
القاعدة
جهات أخرى
مجهولون
المقاومة الشعبية
الحكومة
التحالف العربي
الحوثيون وصالح
تهديد
حجب
منع ومصادرة
قصف وتفجير
تحريض وسب
ملاحقة غير قانونية
الاعتداء بالضرب
إغلاق
اقتحام
احتجاز خارج القانون
تعذيب
شروع في القتل
قتل

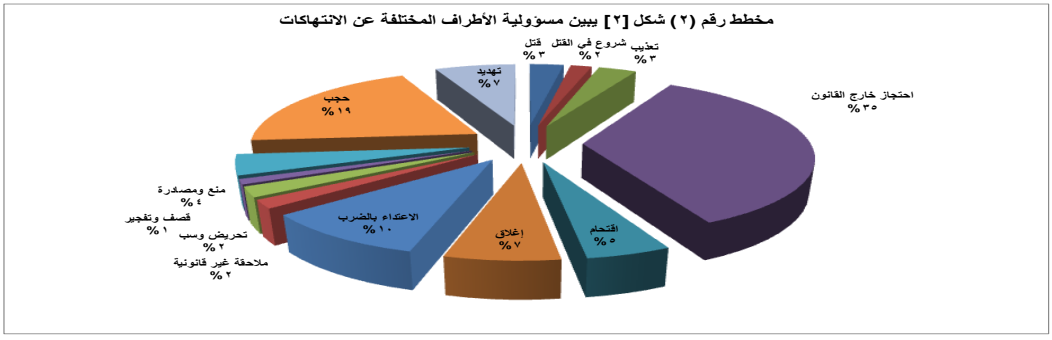
مخطط رقم (٢) شكل [٢] يبين مسؤولية الأطراف المختلفة عن الانتهاكات
قتل ٣ %
شروع في القتل ٢ %
تعذيب ٣ %
تهديد ٧ %
حجب ١٩ %
احتجاز خارج القانون ٣٥ %
منع ومصادرة ٤ %
قصف وتفجير ١ %
تحريض وسب ٢ %
ملاحقة غير قانونية ٢ %
الاعتداء بالضرب ١٠ %
إغلاق ٧ %
اقتحام ٥ %

جدول رقم (3) يبين مسؤولية الأطراف المختلفة عن الاحتجاز خارج القانون

جهة الانتهاك / الحالة	الحوثيون وصالح		الحكومة		المقاومة الشعبية		مجهولون		القاعدة		الإجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
احتجاز خارج القانون	98	%82	7	%6	3	%2	7	%6	5	%4	120	%100

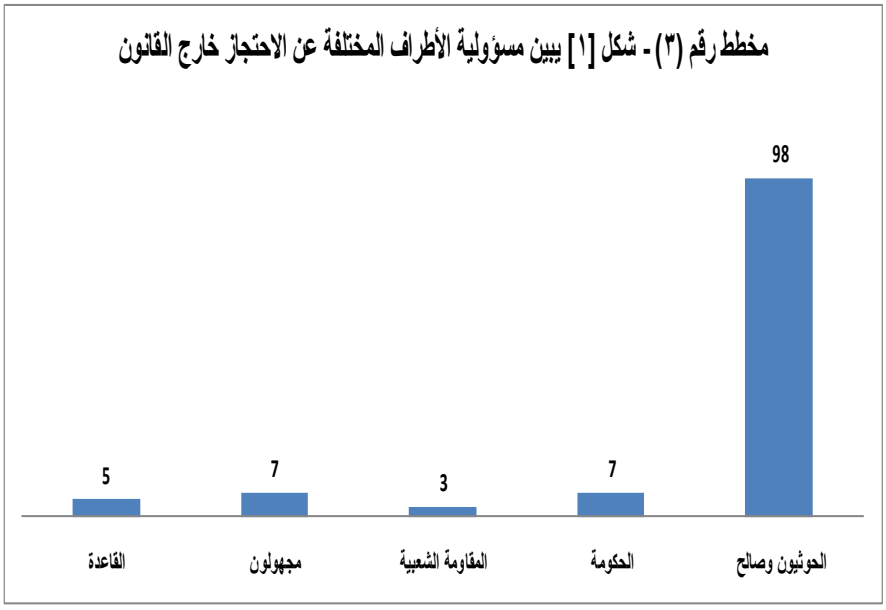

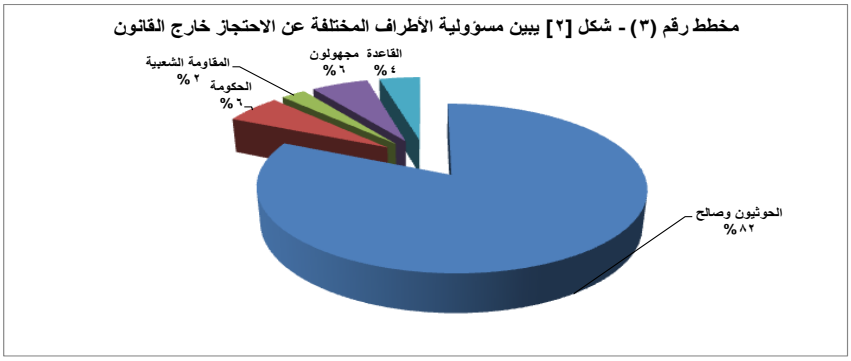

جدول رقم (4) يبين مسؤولية الأطراف المختلفة عن إغلاق وحجب وسائل الإعلام

جهة الانتهاك / الحالة	الحوثيون وصالح		التحالف		الإجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
إغلاق وحجب	74	%95	4	%5	78	%100

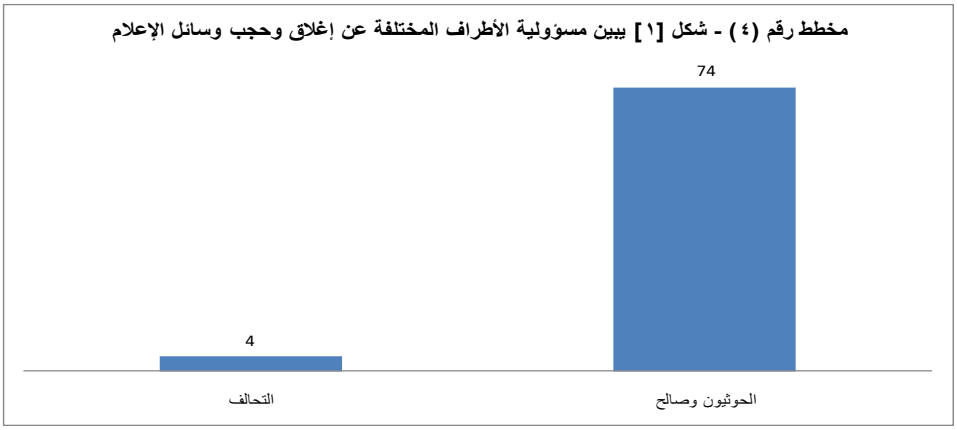

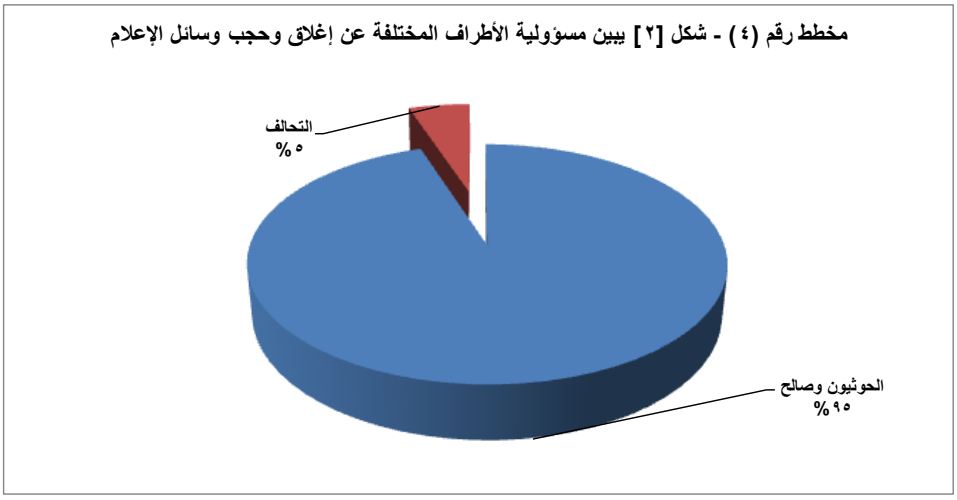

جدول رقم (5) يبين عدد الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيين بحسب المحافظة

المحافظة	عدد الانتهاكات	النسبة
صنعاء	219	%62
عدن	31	%9
تعز	24	%7
إب	16	%5
الحديدة	14	%4
ذمار	13	%4
حضرموت	9	%3
الضالع	8	%2
حجة	5	%1
عمران	3	%1
شبوة	2	%1
صعدة	2	%1
البيضاء	2	%1
مارب	2	%1
أبين	1	%0
سقطرى	1	%0
الإجمالي	352	%100

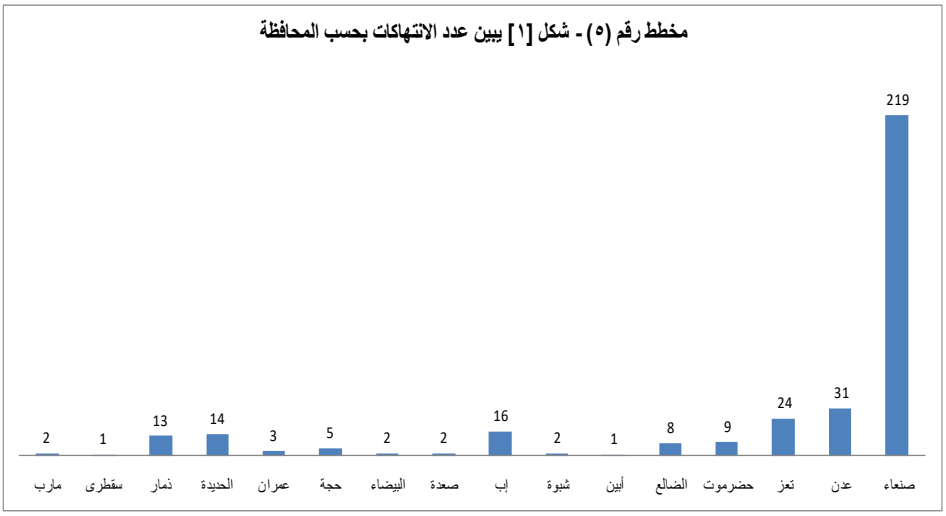
مخطط رقم (٥) - شكل [١] يبين عدد الانتهاكات بحسب المحافظة
219
31
24
16
14
13
9
8
5
3
2
2
2
2
1
1
صنعاء
عدن
تعز
حضرموت
الضالع
أبين
شبوة
إب
صعدة
البيضاء
حجة
عمران
الحديدة
ذمار
سقطرى
مأرب

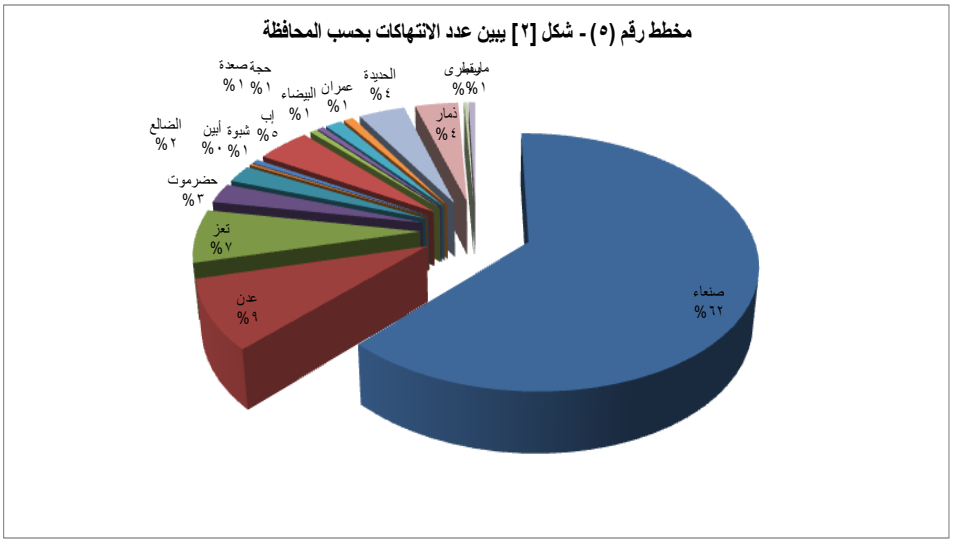
مخطط رقم (٥) - شكل [٢] يبين عدد الانتهاكات بحسب المحافظة
صنعاء ٦٢%
عدن ٩%
تعز ٧%
حضرموت ٣%
الضالع ٢%
أبين ٠%
شبوة ١%
إب ٥%
البيضاء ١%
عمران ١%
الحديدة ٤%
ذمار ٤%
سقطرى ١%
حجة ١%
صعدة ١%

جدول رقم (6) يبين عدد الانتهاكات بحسب الشهر خلال العام 2015

الشهر	عدد الانتهاكات	النسبة
يناير	44	%16
فبراير	16	%6
مارس	41	%15
ابريل	20	%7
مايو	24	%9
يونيو	34	%12
يوليو	11	%4
أغسطس	13	%5
سبتمبر	18	%6
أكتوبر	14	%5
نوفمبر	21	%7
ديسمبر	23	%8
الاجمالي	279	%100

مخطط رقم (٥) - شكل [١] يبين عدد الانتهاكات بحسب الشهر خلال العام ٢٠١٥

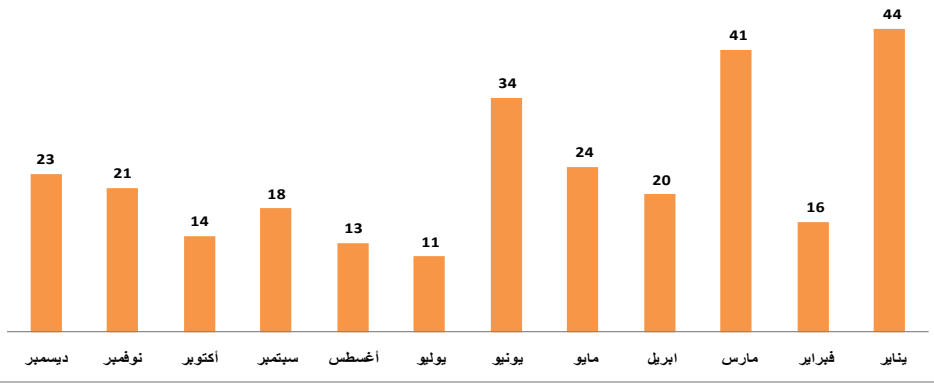

مخطط رقم (٥) - شكل [٢] يبين عدد الانتهاكات بحسب الشهر خلال العام ٢٠١٥

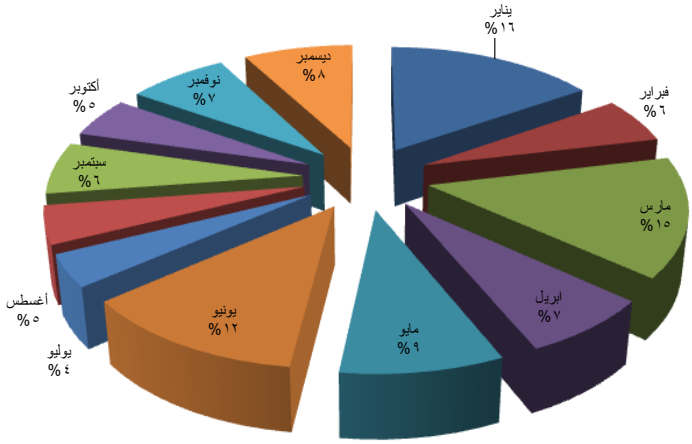

جدول رقم (7) يبين عدد الانتهاكات بحسب الشهر خلال 2016

الشهر	عدد الانتهاكات	النسبة
يناير	35	%39
فبراير	15	%17
مارس	12	%13
ابريل	15	%17
مايو	8	%9
يونيو	4	%5
الاجمالي	89	%100

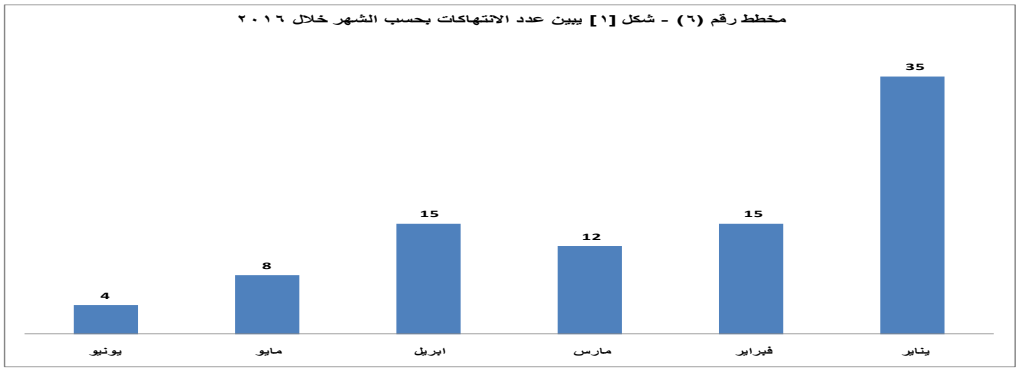

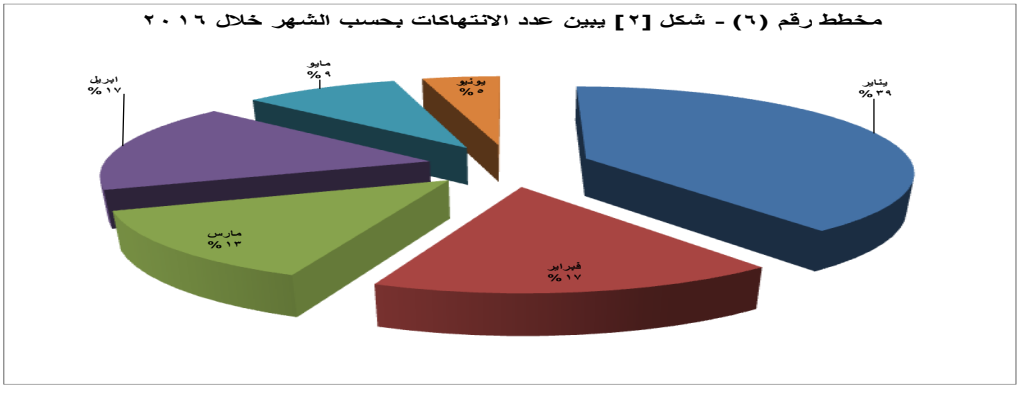

الجزء الثالث

المختطفين والمخفيين قسريا

خلال الفترة من يناير2015 وحتى مارس 2016

الملخص التنفيذي:

مع تخلي الرئيس السابق علي عبدالله صالح عن السلطة تحت ضغط ثورة 11 فبراير2011 وتولي نائبه الرئيس عبدربه منصور هادي حكم البلاد، بدا أن اليمن في طريقها لتوديع حقبة الاساليب البوليسية المعتمدة في الأنظمة الشمولية، لكن استيلاء تحالف الحوثي صالح على مقاليد الحكم في البلاد، واندلاع الحرب في البلاد لاحقا، سمحا بعودة الاعتقالات غير الشرعية وظاهرة الإخفاء القسري بطريقة أعادت إلى اذهان اليمنيين حقبة مؤلمة في نهاية السبعينيات ومطلع الثمانينات.

هذا الفصل من التقرير يركز على جانب من الانتهاكات الخاصة بالاختطاف والاخفاء القسري والاحتجاز خارج القانون الذي طال الآلاف ممن لديهم وجهة نظر أخرى لا تتفق مع سلطة الانقلاب والتي تبدو ماضية في انتهاك مواثيق حقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وللدستور والقوانين اليمنية.

فالجداول رقم (1) يوضح عدد المختطفين والمخفيين قسريا بحسب الأعوام ٢٠١١ و٢٠١٤ و٢٠١٥ و٢٠١٦ حيث بلغ عدد المختطفين 4836 مختطف ومختفي قسرياً .

- اما الجداول (2) فيوضح أعداد المختطفين والمختفين قسريا الذي تمكنت المنظمة من رصدهم بلغ 4836 ، ذهبت محافظة الحديدة بالنصيب الاكبر بعدد 623 معتقل ومخفي قسريا بنسبة 13% ، تليها محافظة حجة بعدد 583 ، بنسبة 12% ، ثم محافظة صنعاء بعدد 450 بنسبة 9% ، ثم أمانة العاصمة بعدد 424 بنسبة 8% ، في حين توزعت بقية الاعداد علي بقيه المحافظات.

جدول (1) يوضح عدد المعتقلين بحسب الأعوام

العام	العدد
2016	3734
2015	1044
2014	38
2011	20
اجمالي	4836

-

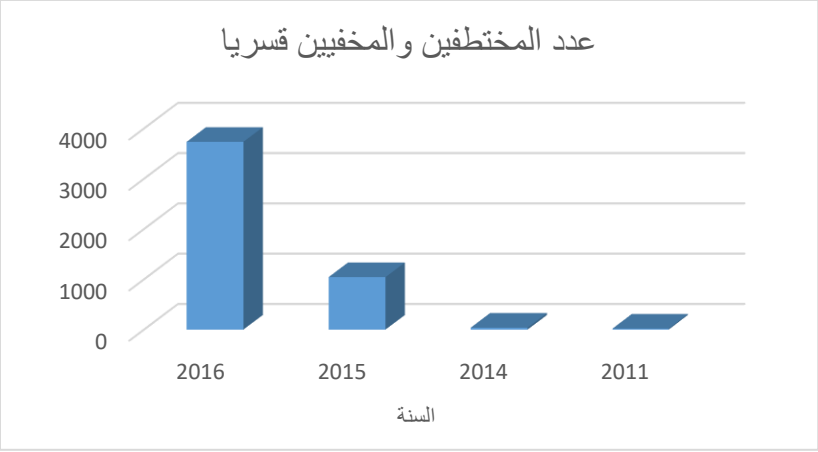

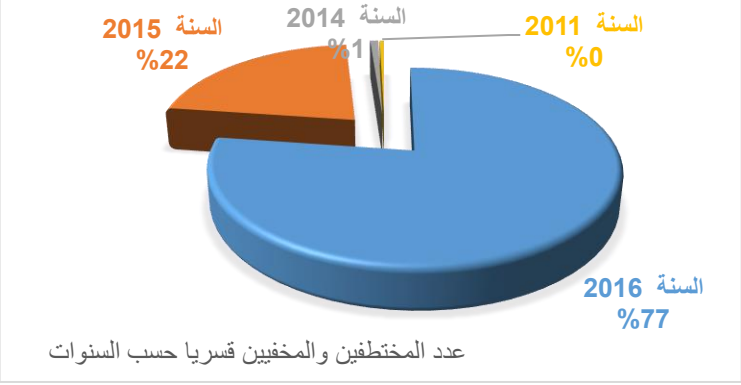

-

جدول (2) يوضح عدد المعتقلين بحسب المحافظة

العدد	المحافظة	المحافظه	العدد
608	**الحديدة**	**290**	صعدة
557	**حجة**	**90**	المحويت
450	**صنعاء**	**89**	الضالع
424	**الامانة**	**84**	الجوف
379	**عمران**	**75**	شبوة
350	**عدن**	**45**	أبين
348	**البيضاء**	**43**	لحج
311	**إب**	**40**	ريمة
308	**ذمار**	**25**	مارب
303	**تعز**	**17**	حضرموت
	4836		الإجمالي

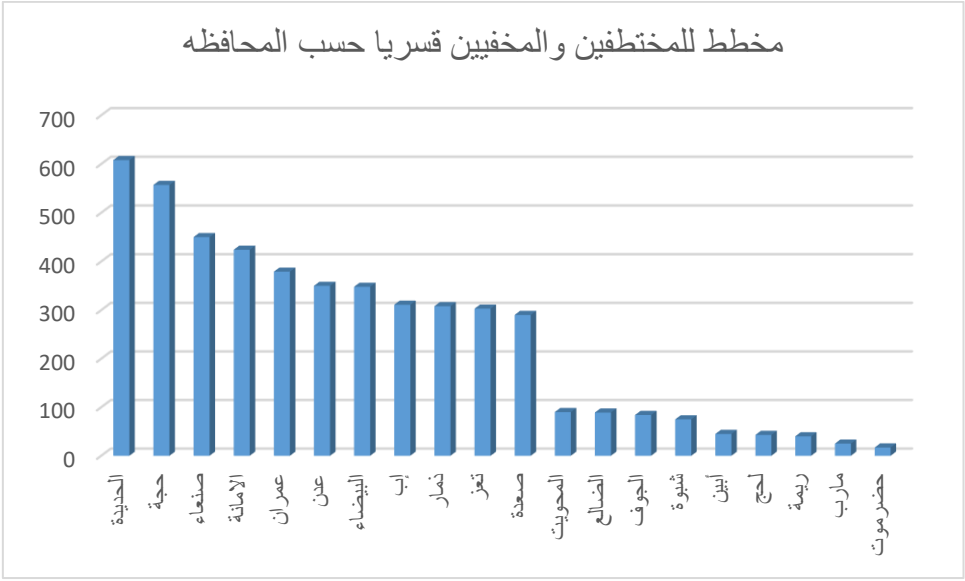

ملاحظة: عدد المعتقلين والمختطفين والمخفين قسريا غير معلوم بشكل دقيق، وما تم نشره هو ما تمكنا من رصده علما بأنه يتم احتجاز المختطفين في السجون والمعتقلات وفي بيوت ومباني تتبع ميليشيا الحوثي في صنعاء وصعدة ومحافظات يمنية أخرى، وما تم ذكره هنا، هو جانب وجزء بسيط للغاية.